الفصل الثانى

إعادة بناء الدولة

(أ) الاستقلال الوطنى فى إدارة الاقتصاد

(ب) مأزق الدين الخارجى.. كيف الخلاص؟

(ج) الموازنة من منطلقات شعبية.. الميزانية التشاركية

obeikan.com

هل يمكن بناء دوله وقرارها الاقتصادى فى يد الآخر؟

هذا السؤال الأساسى هو قضية داسيلفا الأولى وتستدعى إجابته الاصرار على الاستقلال الاقتصادى للبرازيل من أجل إعادة بناء البرازيل.. ومن أولى خطواته إلغاء المنطقة الحرة للتجارة بين الأمريكتين التى كانت تخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية فى المقام الأول. وفى المقابل استطاعت البرازيل أن تشكل تجمعات اقتصادية ذات هدف مزدوج

1 ـ الاستقلال الاقتصادى الذاتى 2 ـ قيادة دول أمريكا الجنوبية وبلدان أخرى من العالم للتخلص من السيطرة الاقتصادية الأمريكية خاصة والغربية عامة، وإعلاء شأن التنمية الاقتصادية الوطنية ودعم الاستقلال الاقتصادى.

(أ) الاستقلال الوطنى فى ادارة الاقتصاد البرازيلى

عملت حكومة لـولا داسيلفا جاهـدة لتحقيق الاستقلالية فى الإدارةالاقتصادية وإنهاء فترة الشعور بالنقص إلى الأبد.

قبل الرئيس لـولا، لم تكن البرازيل قـادرة على اتخاذ القرارات باستقلالية. فقد وافق وزير خارجية فى حكومة سابقة ذات مرة على خلع حذائه لدخول الولايات المتحدة الأمريكية. ومن وقت لآخر، كانت تأتى ممثله صندوق النقد الدولى إلى البرازيل وبحوزتها حقيبة سوداء فى يدها، لمعرفة ما إذا كانت البرازيل تقوم بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه ومراجعة انفاقات الحكومة على السياسات الاجتماعية على سبيل المثال. كل ذلك تغير بوصول لولا إلى الرئاسة. فقد كان دائم التحدث بشدة إذا لزم الامر مع الدائنين، واليوم لنا أموال مستحقة فى الخارج – واعتادت البرازيل على ان يتم الانصات لها عندما تتحدث. وكانت هذه بداية نهاية فترة الشعور بالنقص .

القوة والاستقلال فى إدارة الاقتصاد الكلى كانت بمثابة الضامن للتقدم فى عالم الأعمال والتجارة.

عشية الانتخابات وفى أوآخر عام 2002، كانت الاحتياطات المالية فى البرازيل تقدر بـ 37.8 مليار دولار أمريكى، وكانت ديون البرازيل تقدر بنحو أربعة أضعاف هذا المبلغ أى 165 مليار دولار أمريكى. اعتقد الكثير فى هذا الوقت ان هذا الدين لا يمكن للبرازيل ان تقوم بسداده وانه سيظل فى التاريخ البرازيلى للأبد. حتى استطاع الرئيس لولا ان يثبت العكس. فلأول مرة منذ 500 عام تستطيع البرازايل ان تكون طرفا دائنا وتنضم إلى المجموعة المختارة من المقرضين الدوليين. البلد الذى كان مضطرا إلى أن يخفض استثماراته وفرص العمل وبرامجه

الاجتماعية لتحقيق أهداف صندوق النقد الدولى (IMF) اليوم هو سيد قراره. يقدر إجمالى احتياطاته النقدية بمبلغ 376 مليار دولار من خلال حكمه الذاتى الكامل لإدارته الاقتصادية. لقد أخذ قرارا بزيادة توزيع الدخل، ورغم ذلك يقوم بإقراض صندوق النقد الدولى.

استطاع لولا أن يدفع الديون لصندوق النقد الدولى وأدخل البرازيل ضمن المجموعة المختارة من دائنى صندوق النقد الدولى.

فى عام 2002، ذهبت حكومة الرئيس كاردوزو إلى صندوق النقد الدولى عدة مرات محاوله فى ذلك إغلاق الحسابات السنوية. حيث استطاعت الحصول على قرض قيمتة 41.75 مليار دولار. وفى عام 2005، قام الرئيس لولا باتخاذ قرار تاريخى، حيث قام بدفع الديون التى كانت متبقية على حكومة كاردوزو وتخليص البلاد من متطلبات صندوق النقد الدولى.

فى عام 2009، وللمرة الأولى فى التاريخ، قامت البرازيل بإقراض صندوق النقد الدولى مبلغ 10 مليارات دولار لمساعدة الدول النامية فى ظل الأزمة العالمية. وفى عام 2012، كان هناك قرض جديد بقيمة 10 مليارات دولار إلى منطقة اليورو – بشرط مشاركة أكثر فعالية للبلدان النامية فى قرارات الصندوق، ومنذ ذلك الحين لم يقم أى من الوزراء البرازيليين بخلع حذائه لأحد.

فى عهد لولا، قامت البرازيل بإنهاء منطقة التجارة الحرة للأمريكتين(ألكا)، والتى كانت محمية من قبل الحكومة السابقة والولايات المتحدة الامريكية. فإذا نظرنا إلى الممارسات العملية سنرى أن منطقة التجارة الحرة للأمريكتين كانت تخدم المصالح الأمريكية. قامت حكومة لولا بتعزيز التجارة البرازيلية مع تكتل ميركوسور، الامر الذى أدى إلى ارتفاع معدل التعاملات التجارية من 10.5 مليار

دولار فى عام 2002 إلى 39.2 مليار فى عام 2013. إلى جانب تفعيل العلاقات مع أفريقيا والهند والصين، وكل هذا جنبا إلى جنب مع غيرها من البلدان التى تشكل تجمع البريكس (روسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا)، فبجانب الشراكة التجارية عملت البرازيل على تعزيز العلاقات السياسية من خلال مقترحات مبتكرة لمعالجة المشاكل الاقتصادية العالمية.

obeikan.com

مأزق الدين الخارجى: كيف الخلاص؟

لأول مرة فى التاريخ تستطيع البرازيل تسديد ديونها للدول الأجنبية، ففى منتصف فترة حكم لولا تصبح البرازيل دوله دائنة وليست مدينة. هذا التحول له بالتأكيد أهمية تاريخية، ولكن لكى نفهم تلك التحولات يجب علينا ان نعى طرق تكوين الديون الخارجية، وطرق سدادها، وتأثير ذلك على وضع الدوله بالنسبة للتكامل الاقتصادى العالمى.

الدين الخارجى هو مجموع ديون المقيمين فى البرازيل للخارج، متمثلين فى الحكومة الوطنية وحكومات الولايات والمحليات، والمؤسسات المالية والشركات المحلية والأجنبية بشرط ان يكون مقرها داخل الأراضى البرازيلية. وكل هذا الدين يأتى نتيجة تعاقدات مع المقيمين فى بقية أنحاء العالم. فعندما تقوم وسائل الإعلام بإعلان أن البرازيل ليست قادرة على سداد ديونها الخارجية، يظن القارئ العادى البسيط أنه جزء من شعب لا يريد سداد التزاماته، وهذا ليس صحيحا، فالأمر له تفسير آخر، هناك كيانات قامت بأخذ قروض من منظمات فى الخارج، تلك الكيانات هى المسئوله وحدها عن دفع الفوائد وأصل الدين فى المواعيد المتفق عليها. ولكن البرازيليين الآخرين، وهم الغالبية العظمى، لم يتعاملوا مع المنظمات الخارجية وبذلك فهم خارج تلك الأمور.

علينا أن نفرق بين نوعين من الديون: ما هى مسئولية الكيانات الخاصة، وما هى مسئولية الحكومة. النوع الأخير قد يؤثر على المواطن بطريقة أو بأخرى، كمواطن انتخب تلك الحكومات وهى التى تسببت فى تلك الديون. يأتى التزام الدوله البرازيلية تجاه الدين العام الخارجى فقط فيما يتعلق بتوفير العمله الأجنبية التى يتم استخدامها فى دفع الدين. فإذا كانت الحكومة البرازيلية تستطيع دفع ديونها

للأجانب بالعمله المحلية لما وجدت صعوبات فى سداد تلك الديون، حيث أن الريال والكروصفرس تتم طباعتهما من خلال الحكومة البرازيلية على حسب الكميات المطلوبة.

نرى ان المعاملات التجارية المالية الدولية تتم بالعمله الصعبة، مثل اليورو والدولار والين اليابانى والجنيه الاسترلينى والفرنك السويسرى وعدد آخر من العملات. تلك العملات هى عملات قوية، صادرة عن أكبر الاقتصادات فى العالم، تلك الاقتصادات تتمتع بثقة كبيرة فى سوق الأعمال الدولى والسياسات المالية العالمية. البرازيل تندرج ضمن الغالبية العظمى من البلدان التى لم يتم قبول عملتها خارج أراضيها، لذلك لا بد أن يكون لديها احتياطات بالدولارالأمريكى واليورو والعملات الأخرى لتكون قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية. فيتم تخزين احتياطات النقد الأجنبى وتلك الاحتياطات تدار من قبل البنك المركزى، والتى تتكون من الدولار واليورو وغيرها. ما حدث فى وقت سابق من هذا العام هو أن الحجم الكلى للديون الخارجية البرازيلية أصبح أقل من احتياطات النقد الأجنبى. ففى يونيو 2007 كان الدين الخارجى يقدر بنحو 196 مليار دولار وقيمة الاحتياطيات تقدر بـ 147 مليار دولار. وفى ديسمبر ارتفع الدين الخارجى إلى 198 مليار دولار والاحتياطيات إلى 180 مليار دولار. وذلك مع الحفاظ على سياسة زيادة تراكم الاحتياطى النقدى من العمله الصعبة وفى نفس الوقت العمل على تجميد أى زيادة فى الدين الخارجى . لذلك فى عام 2008 حجم الاحتياطات النقدية للعملة الصعبة تفوقت على قيمة الديون الخارجية. وهذا حدث بالفعل. ولكن لنعرف المعنى الحقيقى لذلك يجب سرد تفاصيل النكسة التاريخية للبرازيل.

منذ أن اكتشفت البرازيل وهى تعتبر دوله متأخرة مقارنة بالبلدان

التى تقود تقدم الأقتصاد العالمى، كبريطانيا فى القرن التاسع عشر والولايات المتحدة الأمريكية فى القرن العشرين، كانت الطبقات الغنية حريصة على شراء سلع وممتلكات فى دول العالم الأول للاستهلاك أو لاستخدامها فى إنتاج سلع مشابهة لتلك السلع المستوردة. لذلك، ظهر فى البرازيل، كما ظهر ايضا فى العديد من البلدان المتخلفة الأخرى – حاجة ماسة للدولارات والعملات الصعبة الأخرى.

وبسبب الحاجة لتلك العملات الصعبة قامت البرازيل بتصدير منتجات أولية للدول المتقدمة، مثل، البن والقطن والمطاط وأشياء أخرى من هذا القبيل. إيرادات تلك التجارة بالعمله الصعبة كانت أكثر من كافية لتلبية الحاجة من الجنيهات والدولارات وما إلى ذلك. ولكن الأحداث الحربية، منذ حرب الاستقلال والحروب الأهلية التى حدثت خلال فترة الوصايا وأيضا مشاريع البناء الحديثة وشبكات النقل والطاقة والصرف الصحي.... الخ، كل ذلك أدى إلى تزايد المديونية الخارجية للبلاد. مع بداية منتصف القرن التاسع عشر، كانت صادرات البرازيل تفوق وارداتها وذلك الفرق كان يستخدم لخدمة الديون الخارجية، التى كانت فى زيادة بسبب الاوضاع حينذاك. وبسبب التقلبات الدورية فى البلدان التى تتعامل مع البرازيل، انخفضت أسعار الصادرات، وتبخرت الاحتياطيات النقدية الأجنبية، مما أدى إلى توقف خدمة الدين الخارجى. وهذا قد حدث عدة مرات خلال الجمهورية القديمة وخصوصا خلال الأزمة الكبيرة فى عام 1930، فكلما يتم تعليق خدمة الديون الخارجية، تفرض الحكومة قيودا على الائتمان والإنفاق العام لخنق الطلب على الواردات، مما يؤدى إلى الركود، ومعاناة المواطنين.

خلال الحرب العالمية الثانية، الدول المتقدمة المشاركة فى النزاع القائم لم تقم بسداد التزاماتها تجاه الصادرات البرازيلية، لأنها كانت فى حاله حرب،

حيث كان الانتاج مسخرا للمجهود الحربى. لذلك كانت للبرازيل أرصدة لدى بريطانيا ودول أوروبية أخرى بين عامى 1939 و1945. لذلك يمكننا ان نقول ان البرازيل قد مرت بمرحله كانت فيها دائنة للدول الأجنبية. بعد انتهاء الحرب، أنفقت الحكومة البرازيلية تلك الأموال المتراكمة فى شراء سكك حديدية من بريطانيا وأيضا معدات أمريكية وكذلك سلع استهلاكية.

فى العقود التالية، قامت البرازيل بتكريس جهودها لخدمة الصناعة والاتجاه نحو التحضر، الأمر الذى تطلب تدفق وضخ رؤوس أموال أجنبية بشكل ضخم، فكانت بعض تلك رؤوس الأموال فى شكل استثمارات متعددة الجنسيات وأخرى فى شكل قروض، ومع وجود عجز فى ميزان الصادرات والواردات لصالح الواردات، وأيضا تحويلات أرباح الشركات الاجنبية، كل ذلك أدى إلى تراجع أزمات الديون الخارجية الشائعة. وفى نهاية ولاية جوسيلينو كوبيتشيك، تسبب الاختناق الخارجى فى أزمة التضخم التى ساهمت فى الإطاحة بحكومة جولارت من قبل الجيش.

حتى خلال الحكم العسكرى، كانت البرازيل واحدة من البلدان التى ضربتها أزمة الديون الخارجية العالمية فى عام 1982، مما تسبب فى توقف النمو لعدة سنوات، وتفاقم التضخم، والتى تجاوزته البرازيل بعد 12 عاما من خلال الخطة الملكية. المعاناة التى واجهها الشعب البرازيلى بسبب البطاله الجماعية وفشل خطط الاستقرار المتتالية أدى إلى استقرار مفهوم لدى الوعى الشعبى بأن دفع الدين الخارجى هو السبب الرئيسى وراء تلك الأزمات. كما حدث فى اوائل عام 1980 من خلال سياسة البنك المركزى الأمريكى فى رفع فوائد قروض الدول النامية، والتى تسببت فى أزمة، فأصبح الكفاح ضد دفع الديون الخارجية واحدا من أعلام الحركة الشعبية حينذاك.

فى فترة ولاية فرناندو أنريكى كاردوسو، تم تحقيق استقرار للأسعار من خلال خفض سعر الصرف، لرفع قيمة العمله المحلية. وفى ذلك الوقت كانت عمليات الاستيراد أكثر من التصدير وقامت الحكومة بالاقتراض على نطاق واسع من الخارج محاوله سد عجز الميزان التجارى وقتها. حيث وصل الدين الخارجى لدى الولايات المتحدة الأمريكية إلى 148.3 مليار دولار فى عام 1994، وكان يقدر بـ210.7 مليار دولار تزامنا مع انتقال السلطة من الرئيس كاردوزو إلى لولا فى عام 2002.

أكبر دين خارجى وصلت إليه البرازيل كان فى عام 1998 وكانت قيمتة 223.8 مليار دولار. فى ذلك الوقت، وبسبب أزمة كبيرة فى روسيا أدت إلى هروب كميات كبيرة من رءوس الأموال البرازيلية، والذى أدى بدوره إلى ركود شديد فى البرازيل.

وفى ذلك الوقت قام الرئيس كاردوزو بتغيير إدارات البنك المركزى البرازيلى وتم خفض قيمة الريال فى بداية ولايته الثانية فى عام 1999. ونتيجة لذلك، تمكن من تقليص العجز فى الميزان التجارى وتمكن من عكس الموقف الكارثى للديون الخارجية حينذاك.

وبعدها قامت حكومة الريئس لولا بتعويم سعر الصرف مع مراقبة معدل التضخم، وبالرغم من هروب رؤوس أموال كبيرة فى عام 2003، قامت الحكومة بخفض سعر الفائدة ونشر برامج تعمل على إعادة توزيع الدخل، وهكذا بدأ الاقتصاد يتعافى وينمو مرة أخرى، ففى تلك الفترة كانت أرباح البنوك والشركات الكبرى تزداد بشكل ملحوظ. وتمت زيادة معدل الفائدة لما هو أعلى بكثير من الدول المتقدمة، مما أدى إلى عودة طوفان من الأموال، وايضا العملة الصعبة وذلك كان له مردود كبير على قوة الريال البرازيلى، وهذا سبب نمو الصادرات وزيادة الواردات فى السنوات الأخيرة.

ولمنع تضخم العملة البرازيلية قام البنك المركزى بالتوسع فى حجم الاحتياطات النقدية من العملة الصعبة. بمعنى آخر زيادة دين الدول الاجنبية، والبلدان التى تصدر الدولار واليورو، كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبى. وقد حدث ما كان متوقعا مثل: تدخل رؤوس أموال المضاربة للبرازيل بالدولار فى صورة استثمارات ويتم تحويلها إلى ريال مما يعزز الاحتياطى النقدى الأجنبى بشكل حقيقى.

مجموع الدين الخارجى مع رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة فى البلاد هو ما نسميه بالالتزامات الخارجية والتى يجوز فى أى وقت ان يتم التخلص منها. وبالتالى فإن الالتزامات الخارجية تنمو جنبا إلى جنب مع احتياطات النقد الأجنبى.

الأزمة المالية فى الولايات المتحدة أثارت تحركات قوية لرؤوس الأموال المضاربة من وإلى البرازيل، مما جعل سوق المال البرازيلى فى حاله غير مستقرة، كمثله من الأسواق الاخرى للدول التى لا تتوافر لديها حركة سوقية منظمة، وبهذا تكون البرازيل هى البلد المقرض والمقترض من بقية العالم. ليس هناك شك فى أن الضعف الخارجى الشديد الذى نتج عن المرحلة الأولى من الخطة الملكية قد تم التغلب عليه فى عهد لولا وعزز النمو الاقتصادى فى السنوات الأخيرة من سياسات التقارب بين البرازيل والبلدان الأخرى لأمريكا الجنوبية وآسيا وأفريقيا . على الرغم من كل هذا، نرى انه يتطلب من الدوله البرازيلية اجراء ممارسات اقتصادية مستقله بما يتفق مع السياسات الاجتماعية الداخلية لحماية البلاد من الأزمات المالية التى تنتج عن العولمة النيوليبرالية.

1. الموازنة من منطلقات شعبية

الميزانية التشاركية (نموذج فى الحكم المحلى)

منذ السبعينات، والحركات الاجتماعية تطالب بتحسين مستوى المعيشة فى مختلف الأحياء والمدن البرازيلية. تلك المطالبات تعمل دائما ضد تركيز الثروات والسلطة والتشكيك فى سياسات توزيع الاستثمارات العامة، بالإضافة إلى محاربة سياسة الاستبداد التى تم وضعها منذ عام 1964 من قبل النظام العسكرى. وهى أيضا نتيجة طبيعية للتهميش ولعدم المشاركة الشعبية فى تحديد مسار المجتمع البرازيلى.

فى العديد من المدن البرازيلية، مثل فيتوريا وفيلا فيليا فى ولاية أسبيرتو سانتوس وأيضا بورتو أليغرى فى ولاية ريو جراند دو سول، قامت بعض الحركات بطلب إجراء مناقشات حول الميزانيات المخصصة لتلك الولايات، وذلك من أجل معرفة كل البيانات الخاصة بالأموال العامة المخصصة للقطاعات الشعبية. ونتيجة لذلك قامت بعض الحكومات المحلية فى الولايات بخلق آليات المشاركة العامة فى سياسات الإدارات المحلية.

فى بدايات عام 1986 فى مدينة فيلا فيليا وأوبيرلانديا فى ولاية ميناس جيرايس، قامت تجارب ملموسة للمناقشات حول ميزانية المحليات مع المواطنين، وفى مدينة بورتو أليغرى، فى عام 1989، حققت تلك التجارب التى تسمى بالميزانية التشاركية قدرا أكبر من الوضوح لدى المواطن، وحصدت جوائز على الصعيد الوطنى والدولى.

بين عامى 1997 و2000، بدأت 140 مجلس محلى من خلال المحليات القيام بخطوات تهدف إلى تنفيذ تجربة المشاركة الشعبية فى

الميزانية. ومن إجمالى 140 مجلس محلى، حققت 60 منهم تلك التجربة خلال الـ4 سنوات لتلك الحكومة. وهذا ما يوضحه البحث المقدم من جانب المنتدى الوطنى للمشاركة الشعبية(FNPR) والذى نشر فى أوائل عام 2003.

تضمن البحث تقريرا عن 103 مجلس محلى، وأظهر أن تلك التجربة قد تمت بشكل اكثر فاعلية فى الجنوب الشرقى للبرازيل، بنسبة تقدر بـ (45.6٪)، يليها الجنوب بنسبة (37.8٪)، ثم الشمال الشرقى بنسبة (13.6٪) والشمال بنسبة (3٪).

تلك الدراسة الأخيرة تبين لنا ان هناك تفاوتا كبيرا فى تنفيذ تجربة الميزانية التشاركية فى البرازيل، وتبين أيضا صعوبة استمرارية تلك التجارب فى بعض الظروف. ولكن برنامج الميزانية التشاركية أصبح بالفعل حقيقة واقعية وملموسة فى مناطق عديدة من البلاد. وهذا يتيح للمواطن أن يشارك بالفعل فى اتخاذ القرارات بشأن الموازنة العامة للمدن والمحليات بجميع أنواعها: الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وأيضا فى الحضر والريف.

و مع تنوع المدن والمناطق فى البرازيل، نرى أن الاختلاف فى التطبيق يتمثل فقط فى المنهجية، وطريقة القيام بالتجربة، وذلك يرجع فى المقام الأول إلى التكيف مع الخصائص المحلية والسعى إلى المشاركة النشطة من جانب المواطنين فى التنفيذ من خلال الموارد المتاحة، وأيضا فى تحديد أولويات الأعمال والخدمات،مما ينعكس بشكل كبير على السيطرة على جزء كبير من التخطيط فى تلك المدن من خلال الموازنة العامة. وقد تم الكشف عن بيانات عدد 103 من المحليات وأيضا من خلال الاستطلاع الذى أجراه منتدى المشاركة الشعبية، والذى ناقش أهمية الطرق المختلفة للقيام ببرنامج الميزانية التشاركية. فهناك الكثير

من المعلومات المتراكمة، والإمكانيات والأشكال التى تمت من خلالها انجاح الميزانية التشاركية فى جميع أنحاء البرازيل وأيضا كيفية المساهمة فى عمل مبادرات جديدة لتحسين التجارب القائمة.

إضفاء الطابع الديمقراطى فى إدارة المدن وتحقيق العداله الاجتماعية

الإدارة الديمقراطية فى المدن هى وسيله رئيسية للتخطيط، تتم بمشاركة شعبية وتعكس سيطرة المجتمع على الدوله. وهذا يعنى تحقيق المشاركة الكامله للمواطنين فى المحليات وتحديد مصائرهم. تلك المشاركة فى إعداد الميزانية هى واحدة من أدوات الإدارة الديمقراطية التى تحقق مفهوم المشاركة الاجتماعية، وتضمن وصول أكبر عدد من المرافق والخدمات الحضرية للمواطن وتوفر الظروف اللائقة للمواطن البرازيلى.

المشاركة فى إعداد الميزانية يمكن أن يكون أداة فعاله لتحقيق إنجازات سياسية واقتصادية واجتماعية. من أهمها:

- زيادة الشفافية فى إعداد وتنفيذ الميزانيات
- زيادة الرقابة الاجتماعية على الميزانية والمالية العامة
- خلق معايير جديدة لوصول الموارد لمستحقيها الحقيقيين
- التغيير فى نظام تحصيل الأموال لزيادة الموارد الخاصة بالمحليات
- معالجة الفساد والمحسوبية
- زيادة شرعية الإدارات المحلية
- تقاسم السلطة بين الحكومة والمجتمع
- تعزيز التعاون والتضامن

• تأكيد ثقافة الحوار والالتزام المتبادل بين الحكام والشعب حول الموارد العامة
• تعبئة القطاعات الاجتماعية المنظمة وغير المنظمة
• التعليم من أجل المواطنة
• التوسع فى المجال العام

تعد واحدة من الآليات الأكثر إثارة للاهتمام فى برنامج الميزانية التشاركية هى القدرة التنظيمية الذاتية حيث أن بناء الشكل العملى يأتى بناء على التنسيق الداخلى للحكومة، وفى بعض الحالات يتم هذا التنسيق مع المجتمع المحلى. والقواعد الداخلية تكون بمثابة القوانين المنظمة للبرنامج، وأيضا جزء من ديناميكية المراجعة فى كل عام قبل بداية دورة جديدة. كثير من الولايات استطاع الحصول على ضمان الحق فى المشاركة فى الموازنة العامة فى القانون الأساسى للمحافظة أو فى القوانين العادية لتلك المحافظة.

التحدى الرئيسى لتنظيم برنامج الميزانية التشاركية هو أنه عندما يأخذ البرنامج الصورة الشرعية له ويصبح قانونا، فإنه سيفقد صورته المرنة ويصبح من الصعب إجراء تطوير بشكل مستمر. فكل عام يتم الحصول على خبرة جديدة وهذا شىء أساسى فى تكوين خبرة لفتح المجال دائما أمام تجارب جديدة والتى بدورها تجعل من هذا البرنامج آلية لكل ولاية لواقع جديد واستطاعت الحكومة التحكم فى قنوات الحوار مع المجتمع المحلى للوصول إلى أفضل شكل لبرنامج الميزانية المشتركة أو التشاركية.

الجلسات العامة الإقليمية

يقوم برنامج الميزانية التشاركية بتقسيم المدن إلى عدة مناطق، وعادة ما تتم اجتماعات عامة فى تلك المناطق والأحياء والمجتمعات الريفية أو

الأحياء الصغيرة. فى هذه الاجتماعات يتم تجميع الطلبات، ويتم تحديد مجموعة من الأولويات المحلية أو اختيار أولويات المدينة.

فى تلك الجلسات العامة الأقليمية يتم اختيار الممثلين المحليين، والذين يطلق عليهم لقب المستشارين والمفوضين. وفى بعض التجارب الأخرى يكون هناك نوع واحد فقط من الممثلين. فعندما يكون هناك النوعان، يكون المفوضون هم الأكثر عددا ويقومون بالتعامل المباشر مع المناطق. وفى بعض الأحيان يتم اختيار المستشارين من بين المفوضين.

يتم انتخاب مفوضى الشعب بشكل عام، بما يتماشى مع عدد السكان أو أعداد المشاركين فى كل منطقة. فعلى سبيل المثال، كل 10 أو 20 مشاركا، يمكنهم اختيار مفوض، أو يحق لكل 10000 مواطن انتخاب مفوض واحد. من أهم وظائف المفوض نقل المعلومات واعتمادها للمواطنين فى أسرع وقت عن الأولويات الإقليمية والمحلية.

انتخاب المستشارين، يتم من خلال المجالس الإقليمية أو عن طريق الانتخابات بين المفوضين. وتتمثل مهمتهم الرئيسية فى مناقشة واقتراح واتخاذ القرارت بشأن الأولويات. تحرص الحكومة دائما على وجود ممثلين بشكل دائم ويتم تعيينهم من قبل الحكومات. فى بعض الحالات، يكون هؤلاء الممثلون لهم الحق فى التصويت، وفى حالات أخرى، لديها الحق فى التصويت والانتخاب.

يجب على الممثل المنتخب أن يكون قادرا على الحوار مع كل من الحكومة والممثلين الآخرين من المناطق الأخرى، كما هو الحال مع القاعدة المحلية. بحيث تكون هناك مساحات دائمة للربط بين الممثلين، مثل منتدى ممثلين عن الشعب الموجود فى بعض الولايات، وهو فى غاية الأهمية.

المجلس المحلى للموازنة التشاركية

فى معظم تجارب الموازنة التشاركية يكون هناك مجلس محلى مكون من مفوضى الشعب يلتقى بالمشاركين فى البرنامج. وهذا يدل على أنه فى معظم التجارب التى وضعت بالفعل، هناك مساحة حقيقية للمحليات حيث يتم من خلالها اتخاذ القرارات بشأن الأولويات لبرنامج الميزانية التشاركية. والمعلومات المتاحة عن دورية تلك الاجتماعات التى تكون عبارة عن اجتماع واحد فى غالب الأمر.

هناك تجارب للميزانية التشاركية فى بعض الولايات تكون اجتماعات الممثلين فيها عن طريق المجلس أو المنتدى بشكل شهرى أو أسبوعى أو نصف شهرى. وفى تلك الحالات، هؤلاء الممثلون يكونون ممثلين حقيقيين للمجتمع، حيث تحدث مناقشات ومفاوضات بناءة مع ممثلى الشعب حول أولويات كل قطاع. تلك الاجتماعات يكون لها أهمية كبرى فى تحديد ميزانية الحكومة السنوية.

تلك الاجتماعات تكون منتظمة ومتكررة لمجلس الميزانية التشاركية، وانتظامها والدعوة لانعقادها بشكل سليم وبوضوح يزيد من فرص انضمام اكبر عدد من أعضاء مجلس الإدارة، وهذا ينعكس بشكل مباشر على مستوى النقاش للوصول لما نسميه بجودة الحوار.

فى كثير من الحالات، يكون للميزانية التشاركية شكل استشارى فقط ولا تؤثر على الموازنة العامة المحددة للمدينة. حيث يتم إرسال قرارات المجلس المحلى لبرنامج الميزانية التشاركية لحكومة البلدية. بالإضافة إلى تقارير الإدارة المنتخبة من قبل المواطنين، وتقارير بعض المستشارين، وتتضمن تلك التقارير ممثلين عن منظمات المجتمع المدنى وكيانات الأعمال وممثلى الحكومات وغيرهم من الممثلين.

فى معظم التجارب، ينتخب المستشارين لمدة سنة واحدة، ولهم الحق فى فترة إضافية. وفى تجارب أخرى، تكون الفترة لمدة عامين، ن.

خطوات أخرى لبرنامج الميزانية التشاركية

نسلط الضوء على بعض الإجـراءات التى تتم خلال عملية تنفيذ برنامج الميزانية التشاركية، فهناك العديد من الإجراءات التى تطورت بتطور المحليات.:

قوافل المواطنة

زيارة المفوضين أو المستشارين لمناطق فى المدن لكى يتعرفوا على الأولويات التى اختيرت من قبل المواطنين أو الجهات المعنية، كان لها صدى فى تحسين جودة المشاركة فى تلك التجارب. من بين 103 تجـارب، تقريبا نصف العدد قد أكد أن تلك الزيارات لها أهمية فى اختيار الأولويات على نحو أفضل. فى بعض المحليات الأخرى، تهدف تلك الأعمال إلى تأكيد الإعدادات التى قدمها المفوضون والمستشارون أو من قبل البرلمان.

العديد من تلك الزيارات تسمى قوافل المواطنة أو قوافل الأولويات أو جولات المواطنة. المشاركون هم المفوضون، والمستشارون وممثلو الدوائر المحلية والمواطنون المقيمون فى المنطقة. بشكل جماعى، وعلى متن حافله، يقومون بزيارة العمل أو الموقع الذى تم اختياره لدمجه فى الخطة الاستثمارية التى تم اختيارها.

المشاركون فى مثل هذه «القوافل» أو «الجولات» يقومون بتقديم تقارير عن أهمية معرفة مناطق مختلفة من المدينة، احتياجات المواطنين فيها. وهذا سيتيح معلومات هامة قد تفيد فى عمل مقارنات لتحديد الاولويات من المشاريع والخدمات فيما بعد. وتسمح تلك الزيارات

أيضا بتحقيق رؤية ومعرفة للمدينة ككل، وهذا قد يعطى للمستشارين والمفوضين قدرة للتعرف على التسلسل الهرمى الذى سيحدده المجلس.

المنتديات الإقليمية للمفوضين

فى المحليات الأكبر حجما يلاحظ أهمية قيام منتديات للمفوضين، حيث يكون لها تأثير قوى على المواطنين. فالقيام بمثل تلك المنتديات والاجتماعات بشكل منتظم فى تلك المناطق يعطى لها أهمية ويجعلها اكثر انتظاما.

تلك المنتديات تقر مهام الدوله بشكل عام وتقرر الأولويات فى المنطقة، وتعطى الفرصة للمواطنين للإدلاء بآرائهم، ومن خلال ذلك يستطيع المواطن ومن ثم المستشارون والمفوضون متابعة الاعمال والمشاريع التى تنفذ من خلال الحكومة.

المجالس والمؤتمرات

المجالس والمؤتمرات التى تقام فى المدن يمكن أن يكون لها دور مهم جدا باعتبارها وسيله لحل جميع المشاكل وتوضيح برنامج الميزانية التشاركية. تلك المؤتمرات يحضرها مفوضو الشعب والمستشارون والمنظمات الشعبية والمجالس المدنية والمسئولون الحكوميون. أى ما يقرب من نحو ثلث الخبرات المشاركة فى الميزانية العامة وتتم فيها مناقشة واتخاذ قرارات بشأن الميزانية التشاركية وغيرها من المسائل التى تهم المواطن.